Abhat Journal: Volume. 15, Issue. 1, March 2023

Abhat Journal, Faculty of Arts, Sirte University مجلة أبحاث بكلية الآداب جامعة سرت

Source Homepage: http://journal.su.edu.ly/index.php/ABHAT/index

المشاركة الانتخابية للمرأة في ليبيا: دراسة لاتجاهات الأكاديميات الليبيات نحو العمليات الانتخابية

أ. عبد العزيز عقيلة عبدالحفيظ

abdalziz.ageila@su.edu.ly

قسم الإعلام/ كلية الآداب/جامعة سرت/ليبيا

الملخّص

سعت هذه الدراسة في البحث حول المشاركة الانتخابية للمرأة في ليبيا من خلال قياس اتجاهاتها نحو العمليات الانتخابية ، وهدفت هذه الدراسة لقياس اتجاهات المرأة حول مشاركتها سواء بالترشح أو الانتخاب في الانتخابات البلدية والبرلمانية والرئاسية، واستطلاع آراءها حول المواد الدستورية والقوانين الحالية التي تنظم العملية الانتخابية في ليبيا من جانب مدى ضمانها لحقوق المرأة السياسية وخاصة الانتخابية، وكذلك استطلاع آراءها اتجاه انواع النظم الانتخابية (نظام الانتخاب الفردي – ونظام الانتخاب بالقائمة – نظام الانتخاب المختلط) في مدى ملائمتها مع تطلعات المرأة في ليبيا بتمثيل واسع في المؤسسات الرسمية. وأيضاً قياس اراءها نحو المعوقات التي من المحتمل أن تحد من المشاركة الانتخابية للمرأة. واعتمدت الدراسة على أداة الاستبيان لعينة عمدية قوامها 150مفردة من الأكاديميات الليبيات من حملة الماجستير، والدكتوراه العاملات في الجامعات ، والمؤسسات العامة، والمراكز الأكاديمية في ليبيا وخارجها، وخلصت الدراسة أن هناك تدني في نسبة المشاركة الانتخابية للأكاديميات الليبيات بشكل تنازلي في العمليات الانتخابية، أن غالبية الأكاديميات الليبيات موافقات أو موافقات بشدة، على أن الاعلان الدستوري قد أعطى المرأة الليبية حق المشاركة الانتخابية حتى وأن كان بشكل ضمني، و أن غالبية الاكاديميات الليبيات، موافقات أو موافقات بشدة، على أن أفضل نظام انتخابي بالنسبة لهن " التمثيل النسبي" لأنه الاقرب في دعم المشاركة السياسية والانتخابية للمرأة الليبية، و أن غالبية الأكاديميات الليبيات موافقات أو موافقات بشدة، على أن الحالة الامنية تعد أكبر عائق أمام المشاركة الانتخابية للمرأة الليبية.

الكلمات المفتاحية:

المرأة الليبية، الانتخابات، ليبيا.

The Electoral Participation of Women in Libya: A Study of the Attitudes of Libyan Academics towards Electoral Processes

Abdulaziz Aqilah Abdel Hafeez

abdalziz.ageila@su.edu.ly

Faculty of Arts/ Sirte University/ Libya

Abstract

This study sought to investigate the electoral participation of women in Libya by measuring their attitudes towards the electoral process. In terms of the extent to which it guarantees women's political rights, especially electoral ones, as well as exploring their views on the types of electoral systems (the individual election system - the electoral list system - the mixed election system) in terms of their compatibility with the aspirations of women in Libya for wide representation in official institutions. And also measuring her views about the obstacles that are likely to limit the electoral participation of women.

The study relied on the questionnaire tool for an intentional sample of 150 Libyan female academics holding master's and doctoral degrees working in universities, public institutions, and academic centers in Libya and abroad. Libyan women agree or strongly agree that the Constitutional Declaration has given Libyan women the right to electoral participation, even if it is implicit, and that the majority of Libyan academics agree or strongly agree that the best electoral system for them is "proportional representation" because it is the closest in supporting participation The political and electoral situation of Libyan women, and that the majority of Libyan academics agree or strongly agree, that the security situation is the biggest obstacle to the electoral participation of Libyan women.

Keywords

Libya,Women, Elections.

المقدمة:

تعد المشاركة الانتخابية من صور المشاركة السياسية، وأكثرها أهمية وفاعلية باعتبارها الوسيلة التي عن طريقها يتم الوصول إلى السطلة، سوء كانت السلطة النيابية أو الرئاسية أو المحلية، ويكون ذلك بالترشيح أو الانتخاب والانتخابات دائما محل اهتمام الجماعات السياسية بمختلف توجهاتها، وكذلك الفئات الاجتماعية، التي من ضمنها المرأة، فهي تسعى دائماً غلى تحقيق مشاركة واسعة في الانتخابات، وتحظى دائماً باهتمام محلي دولي لتمكينها في المشاركة في نظام الحكم، إلا أن المشاركة الانتخابية للمرأة في المنطقة العربية بصفة عامة وفي ليبيا بصفة خاصة، تتوقف على عدة عوامل داخلية، قد تحد أو تشجع مشاركتها الانتخابية، منها عوامل ثقافية، ودينية، وأمنية، وقانونية و دستورية، ولقد شاركت المرأة الليبية في عدة عمليات انتخابية من 2012، سواء بالترشح أو الانتخاب، وبنظم وقوانين مختلفة، إلا أنه لوحظ أن هناك تدني في مستوى المشاركة السياسية، وخاصة مشاركة المرأة الانتخابية، وفي هذا الصدد هناك عدة آراء متباينة، من باحثين ومهتمين وتقارير دولية واتحادات وجمعيات نسائية تعلل هذا الضعف في المشاركة الانتخابية للمرأة الليبية، إلى عدة مبررات، منها: قلة الوعي بأهمية المشاركة الانتخابية، وعدم تخصيص مواد دستورية تكفل حقوق المشاركة السياسية والانتخابية للمرأة الليبية بشكل محدد، ومنها القوانين المنظمة للعمليات الانتخابية، وكذلك النظم الانتخابية المتبعة في العمليات الانتخابية، وبعضهم يرى تردي الوضع الأمني، والعادات والتقاليد الاجتماعية.

مشكلة الدراسة:

تتمحور مشكلة الدراسة في تقييم المشاركات المرأة الانتخابية في ليبيا، من خلال تجاربها في العمليات الانتخابية التي أجريت في مراحل مختلفة، ومنها عملية انتخاب المؤتمر الوطني 2012، وعملية انتخاب الهيئة الدستورية 2013، وعملية انتخاب البرلمان 2014، وعملية انتخاب المجالس البلدية، بالاعتماد على عينة عمدية من الأكاديميات الليبيات من حملة الماجستير أو الدكتوراه باعتبارها الفئة الأكثر تعليماً وإلماماً بالعملية السياسية والانتخابية في العمليات الانتخابية، بالترشح، والتصويت، والإدارة الانتخابية، والمواد الدستورية وقوانين العمليات الانتخابية، والنظم الانتخابية، والمعوقات المحتملة التي تحد من مشاركة المرأة.

وسوف تحاول الدراسة الإجابة عن التساؤلات التالية؛ التي يعتقد الباحث أنها توضح الاتجاهات السياسية للمرأة حول العمليات الانتخابية:

1- ما الاتجاهات السياسية للأكاديميات الليبيات حول مشاركتهن في العمليات الانتخابية؟
2- ما الاتجاهات السياسية للأكاديميات الليبيات حول المواد الدستورية والقوانين والقرارات الحالية التي تنظم العملية الانتخابية في ليبيا؟
3- ما النظام الانتخابي الذي يلبي تطلعات المرأة في ليبيا من وجهة نظر لأكاديميات الليبيات؟
4- ما اتجاهات الأكاديميات الليبيات حول المعوقات المحتملة التي تحد من المشاركة الانتخابية للمرأة؟

أهداف الدراسة:

1- التعرف على الاتجاهات الأكاديميات الليبيات حول مشاركتهن الانتخابية في العمليات الانتخابية في ليبيا.
2- التعرف على اتجاهات الأكاديميات الليبيات اتجاه المواد الدستورية والقوانين التي تنظم العمليات الانتخابية في ليبيا.
3- التعرف على اتجاهات الأكاديميات الليبيات نحو النظم الانتخابية.
4- التعرف على الاتجاهات الأكاديميات الليبيات اتجاه المعوقات المحتملة التي تحد من المشاركة للمرأة الليبية.

الدراسات السابقة:

1- دراسة أم العز على سعد الفارسي" أثر التحول السياسي على المشاركة السياسية للمرأة الليبية في فترة من 1977إلى 2003" هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر التحولات السياسية على المشاركة السياسية على المشاركة السياسية للمرأة الليبية، في الفترة من 1977إلى 2003، وتناولت بعض الجوانب من تاريخ حركة المرأة، وإسهامها المجتمعية، واستعانت باقتراحات تمكين المرأة، لتفسير ضعف مشاركة المرأة في العملية السياسية. وخلصت الدراسة إلى أن التحول السياسي في ليبيا أثر على أنماط ومفاهيم المشاركة بشكل عام، وعلى مشاركة المرأة بشكل خاص، حيث عملت على إظهار واستكشاف مجالات وحدود المشركة بشكل عام، وعلى مشاركة المرأة بشكل خاص، حيث

عملت على إظهار واستكشاف مجالات وحدود المشاركة السياسية في ليبيا وموقع المرأة منها، والسياق الثقافي والمجتمعي الذي يحتوي التفاعلات المؤثرة في هذه المشاركة ووفرت معلومات عن تطور البناء التشريعي المؤسسي للنظام السياسي الليبي.[1]

2- **دراسة يوسف مُحَّد الصواني "المشاركة السياسية للمرأة في ليبيا: الأطر الأيديولوجية والقانونية وإشكالية الممارسة"** ورقة مقدمة إلى: المؤتمر العلمي حول المشاركة السياسية للمرأة في شمال أفريقيا من 7-9 نوفمبر 2000". هدفت الدراسة بالبحث في مسألة المشاركة السياسية في ليبيا، من خلال تناول الجوانب الأيدولوجية والقانونية بالعرض والتحليل وما يرتبط بالمشاركة السياسية في ظل النظام السياسي يعتمد كل منظومة فكرية تختلف تماما عن النظم السياسية الاخرى المبنية على النيابة والمشاركة. توصلت الدراسة إلى أن هناك فجوة كبيرة بين حصول المرأة في ليبيا على حقوق الممارسة والمشاركة السياسية وتمتعها بمركز قانوني لا يميزها عن الرجل وبين ممارستها لهذه الحقوق من الناحية العملية، وكذلك استمرار هيمنت الرجل على ممارسة السلطة التشريعية، وأيضاً أن ارتفاع نسبة مشاركة المرأة في حضور المؤتمرات الشعبية، كان شكلياً، نتيجة التعبئة السياسية والتحريك الجماعي مما يجعلها غير فاعلة وموسمية مما يجعلها غير مؤثره لافتقارها التنظيم.[2]

3- **دراسة آمال سليمان محمود العبيدي "تمكين المرأة في ليبيا: الواقع والتحديات"**، هدفت هذه الدراسة التعرف على دور المرأة في ليبيا خلال ثورة فبراير، وكذلك تقييم دورها خلال المرحلة الانتقالية. وتوصلت الدراسة إلى أن هناك إقصاء متعمد وتهميش للمرأة في مرحلة بناء الدولة، وبينت كذلك ندرة مشاركة المرأة وتقلدها للمناصب السياسية في دوائر صنع القرار، وغياب مبدأ المساواة وعدم وجود آليات تضن عدم التميز ضد المرأة واستشراء خطاب ديني متشدد قد يترجم في اشكال العنف ضد المرأة، وأيضاً قد تشهد ليبيا انقساماً في الحركة النسوية بين نساء ذات توجه إسلامي، ونساء ذات توجه ليبرالي.[3]

4- **دراسة خالد غيث السنوسي" المعوقات الاجتماعية للمشاركة السياسية للمرأة في الانتخابات الليبية: دراسة ميدانية"** هدفت الدراسة إلى الكشف عن معوقات مشاركة المرأة في عملية التصويت والترشح والفوز في الانتخابات العامة. وخلصت الدراسة إلى أن هناك تغير إجابي نسبي في نظرة الأفراد واتجاهاتهم نحو المرأة، وإمكانية ممارستها لأعمال تنتمي إلى المجال السياسي كالمشاركة في الانتخابات.[4]

أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها بتناولها موضوع المشاركة الانتخابية للمرأة والعمليات الانتخابية التي أجريت في ليبيا في ظل النظام السياسي المعاصر، ومن هنا فإن أهمية الدراسة يمكن ذكرها في النقاط التالية:

1/ تعتبر هذه الدراسة الحالية من الدراسات الميدانية التي تناولت مفهوم المشاركة الانتخابية في مرحلة من بعد 2011/2/17 والتي تختلف- كما يعتقد الباحث- عن حقبة النظام الملكي، والنظام الجماهيري، باعتبارها وفرت بيئة أكثر ملائمة للمشاركة الانتخابية من حيث الإطار الدستوري والقانوني.

2/ تنبع أهمية الدراسة باستهدافها فئة المرأة كعينة من فئات المجتمع الليبي، باعتبارها تمثل نصف المجتمع، والتي تسعى أن يكون لها أكثر تمثيل في مراكز صنع القرار في الدولة.

3/ تأتي أهيمه الدراسة أيضاً اسلوب المسح الميداني، في استطلاع آراء العينة حول القوانين والتشريعات المنظمة للعمليات الانتخابية في ليبيا، والمعوقات التي من المحتمل أن تحد من المشاركة الانتخابية للمرأة في ليبيا، الذي يتوقع الباحث أن تكون إضافة إلى المكتبة الليبية بصفة خاصة، والمكتبة العربية بصفة عامة.

التعريفات الإجرائية:

المشاركة الانتخابية: يقصد بها في إطار هذه الدراسة هي ممارسة حق التصويت أو الترشيح في الانتخابات العامة سواء رئاسية أو نيابية أو محلية.

الاتجاهات: المقصود بالاتجاهات السياسية هي حالة من الاستعداد أو التأهب العصبي والنفسي، تنظيم من خلاله خبرات الشخص، وتكون ذات تأثير توجيهي على استجابة الفرد لجميع الموضوعات والمواقف السياسية في هذه الحالة التي تستثأر فيها الاستجابة.

الأكاديميات: يقصد بها في إطار الدراسة النساء الليبيات من حملة المؤهل العلمي الماجيستر والدكتوراه، العلامات في المؤسسات العامة، والجامعات الليبية والأجنبية، والمراكز البحثية.

العمليات الانتخابية: يقصد بها في إطار الدراسة الاستحقاقات الانتخابية التي أجريت في ليبيا من 2012 حتى إجراء الدراسة،

متمثلة في انتخابات المؤتمر الوطني، والهيئة التأسيسية لصياغة الدستور، ومجلس النواب والمجالس البلدية.

مجتمع الدراسة: بما أن الدراسة الحالية تهدف إلى معرفة المشاركة الانتخابية للمرأة في ليبيا، من خلال اتجاهات الأكاديميات الليبيات نحو العلميات الانتخابية، فسوف تركز الدراسة على السيدات الليبيات من حملة الماجستير والدكتوراه فقط.

عينة الدراسة: تعتبر عينة الدراسة الحالية عينة عمدية، فهي تتكون من الأكاديميات الليبيات من حملة الماجستير والدكتوراه بمختلف تخصصاتهم، ومن فئات عمرية مختلفة، وسوف تتألف العينة المستهدفة بالدراسة من 150 مفردة، موزعة على الأكاديميات الليبيات في الجامعات المؤسسات العامة والخاصة في ليبيا وخارجها.

الحدود المكانية: تقتصر الحدود المكانية لهذه الدراسة على الجامعات والمؤسسات العامة والخاصة التي تعمل بها الأكاديميات الليبيات من حملة الماجستير والدكتوراه وخارجها.

الحدود الزمنية: تحدد الفترة الزمنية لهذه الدراسة من تاريخ إجراء عملية انتخاب المؤتمر الوطني لعام 2012/7/7، وهو تاريخ أو عملية انتخابية منذ عقود مضت وتمتد حتى تاريخ إجراء الدراسة الميدانية في أواخر أبريل 2021م.

مناهج ومداخل الدراسة:

1. **منهج المسح الميداني:** سوف يتم استخدام هذا المنهج في هذه الدراسة للتعرف على آراء واتجاهات الأكاديميات الليبيات حيال العمليات الانتخابية التي أجريت في ليبيا.
2. **المدخل القانوني:** سوف يتم استخدام هذا المدخل في هذه الدراسة للتركيز على المواد الدستورية في الإعلان الدستوري المؤقت، التي تتضمن حق المشاركة الانتخابية للمرأة الليبية، والقوانين التي تنظم العمليات الانتخابية.
3. **المدخل الإحصائي:** سوف يستخدم هذا المدخل في هذه الدراسة بالاعتماد على الجداول التي تشمل التكرارات والنسب الإحصائية.

أساليب جمع البيانات وأدواتها:

نظرا لتعدد الأهداف التي تسعى هذه الدراسة إلى تحقيقها، سيتم الاعتماد على أدوات بحثية مختلفة لجمع البيانات والمعلومات، ومنها:

– **الدراسة الميدانية:** وذلك من خلال استخدام الأداة الأساسية لجمع البيانات وهي أداة الاستبيان.

– **الدراسات المكتبية والوثائقية:** وذلك من خلال استخدام الوثائق والكتب والدراسات غير المنشورة، والدوريات وشبكة المعلومات الدولية، التي تناولت أدبيات موضوع الدراسة من الناحية النظرية والميدانية.

المبحث الأول: الإطار النظري للدراسة:

أولا: الإطار النظري للدراسة:

تعد المشاركة الانتخابية الوسيلة التي تمكن الموظفين من ممارسة السلطة، وتسمي بالمشاركة الآلية لأنها سلوك سياسي يمارسه الفرد لمرة واحدة أو عدة مرات في فترات زمنية محددة وبشكل مستمر وتتفق جميع النظم السياسية بمختلف أيدولوجياتها، على أنها الصوت الذي يدلي به المواطنين في الانتخابات الرئاسية والنيابية، والمحلية، حيث إنها تعتبر النصيب الفردي للمواطنين في المشاركة السياسية.

والمعني العام للمشاركة الانتخابية هي نوع من أنواع الممارسة السياسية التي تؤديها المواطنون بدون تمييز عرقي أو قبلي أو جهوي أو ديني أو على النوع، عبر صناديق الاقتراع، ليعبروا عن إرادتهم في من يحكمهم، باختيار ممثليهم من بين المتنافسين المرشحين في الانتخابات لتولي مسؤولية مؤسسات النظام السياسي.[5]

والمشاركة الانتخابية وفقاً يعرفها **برنارد ديني** "بأنها مجموعة الإجراءات والأعمال القانونية والمادية التي تؤدي بصورة رئيسة إلى تعيين الحكام من قبل أفراد الشعب، وهذه الصفة حق من الحقوق السياسية للمواطن، وتدخل في إطار القوانين السياسية.[6] وفي المفهوم السياسي كما عرفها **ريتشارد هيجون** "هي أي نشاط سياسي يستهدف التأثير في نتيجة العلمية الانتخابية من خلال قيام الأفراد بممارسة الحق السياسي الذي يكلفه الدستور للمواطنين والمتمثل بأحقيتهم في ترشيح أنفسهم للانتخابات، أو القيام بالتصويت لاختبار القيادات في مختف مستويات العمل السياسي".[7] أما من منظور اجتماعي يقول **ريتشارد روز** بأنها ظاهرة معقدة فهي أكثر مما أن تكون مجرد تجميع بسيط للتفضيلات الفردية لأحزاب معينة دون أخرى، وتعكس مدى واسعاً من المتغيرات المؤثرة، وعلى هذا يجب الأخذ في عين الاعتبار تأثير الخصائص الاجتماعية، على القائم بالتصويت، بل الدور الذي تؤديه الترتيبات المؤسساتية.[8]

وبناء على ما سبق يمكن القول إن المشاركة الانتخابية هي عملية إدارية واعية ومستمرة ومتراكمة وإن كانت موسمية حتى يتمكن

المواطنون الذين لهم الحق في ممارسة حقوقهم السياسية من خلالها، يكون بالترشح من خلال برامج يتقدمون بها، أو التصويت لاختيار من يمثلهم أو من ينوب عنهم في السلطات التنفيذية أو التشريعية أو المحلية، وسط أطر قانونية وسياسية واجتماعية، جميعها تشكل البيئة الانتخابية.

ثانياً: الإطار الدستوري والقانوني للعمليات الانتخابية في ليبيا:

تشكل القوانين والمواد الدستورية جوهر العلمية الانتخابية في النظم الديمقراطية، فتوجد في ليبيا مجموعة من القواعد الدستورية والقوانين التي استندت عليها العمليات الانتخابية التي أجريت بعد 2011 حتى الآن، ويمكن ذكرها على النحو التالي:

1) **الإعلان الدستوري المؤقت:** صدر الإعلان الدستوري يوم 3-8-2011 في مدينة بنغازي، عن المجلس الانتقالي، وكان نتيجة لفراغ مؤسساتي عقب سقوط النظام السابق، باعتباره أول سلطة في ليبيا بعد إسقاط النظام السياسي، وحدد فيه معالم الطريق لعملية التحول إلى بناء مؤسسات ذات نظام سياسي جديد، في مدد زمنية محددة، ويعتبر الوثيقة الدستورية الوحيدة التي يتم العمل بها حتى الآن في ليبيا، وتضمن الإعلان الدستوري 37 مادة وزعت على خمسة أبواب.[9] ولقد كلفت م6 المساواة بين الليبيين بالتمتع بالحقوق المدينة والسياسية حيث نصت على أن " الليبيين سواء أمام القانون ومتساوون في التمتع بالحقوق المدينة والسياسية، وفي تكافؤ الفرص، وفيما عليهم من الوجبات والمسؤوليات العامة، فلا تمييز بينهم بسبب الدين أو المذهب أو اللغة أو الثروة أو الجنس أو النسب أو الآراء السياسية أو الوضع الاجتماعي أو الانتماء القبلي أو الجهوي أو الأسري".[10] وكما تضمنت م17"أن الدولة متكفلة بحرية تكوين الأحزاب السياسية، ويصدر قانون بتنظيمها.[11]

2) **قانون رقم (4) لسنة 2012 بشأن انتخاب المؤتمر الوطني العام:** صدر عن المجلس الوطني الانتقالي، الخاص بتنظيم انتخابات المؤتمر الوطني العام، ونص على أن يتألف المؤتمر الوطني العام من 200 عضو، واعتماد النظام الانتخابي المختلط، إذ يتم انتخاب 120 عضواً في المؤتمر الوطني على أساس نظام الأغلبية، والثمانين عضواً الآخرين على أساس نظام التمثيل النسبي في قوائم انتخابية مغلقة تتقدم بها الكيانات السياسية، واشترط القانون على الكيانات السياسية أن يتم ترتيب المرشحين في القوائم على أساس التناوب بين المرشحين من الذكور والإناث عمودياً وأفقياً، لكي يضمن تمثيل المرأة بنسبة 16% في المؤتمر الوطني.[12]

3) **قانون رقم (18) لسنة 2013 بشأن انتخاب الهيئة التأسيسية لصياغة الدستور:** صدر القانون من المؤتمر الوطني العام، الخاص بتنظيم انتخابات الهيئة الدستورية لصياغة الدستور، يحتوي القانون على ثلاثة وخمسين مادة موزعة على ثمانية فصول، تناولت إجراءات تنظيم العملية الانتخابية، حيث حدد القانون عدد أعضاء الهيأة الدستورية بستين عضواً، على غرار لجنة الستين التي صاغت دستور البلاد عام 1951، وأعطى القانون الحق الترشح لكل الليبيين من الرجال والنساء على حدٍ سواء، لشغل مقاعد الهيئة الدستورية، واعتمد القانون على النظام الانتخابي الفردي القائم على الاغلبية البسيطة، وفي ما يتعلق بالمرأة قد خصص القانون في م6، ستة مقاعد أي ما يعادل 6% من مجموع مقاعد الهيئة الدستورية موزعة على بعض الدوائر الانتخابية.[13]

4) **قانون رقم (10) لسنة 2014 بشأن انتخاب مجلس النواب:** صدر القانون عن المؤتمر الوطني العام، لتنظيم انتخابات مجلس النواب 2014، وضم القانون 45 مادة تنظم العملية الانتخابية لاختيار أعضاء مجلس النواب، والتي حددت م2 من القانون عددهم من مائتي عضو، يحق لكل الليبيين من الرجال والنساء بالتنافس عليها، ونص القانون في م18 على أن النظام الانتخابي المعتمد في عملية انتخاب مجلس النواب هو النظام الفردي، وكذلك قد خصص نسبة 16% من مقاعد مجلس النواب تترشح لها النساء فقط[14]

5) **قانون (59) لسنة 2012 لنظام الإدارة المحلية:** صدر قانون 59 لسنة 2012، عن المجلس الوطني الانتقالي، الخاص بنظام الإدارة المحلية، وضم 81 مادة تنظم إجرائياً الإدارة المحلية في ليبيا، وفيما يخص عملية الانتخابات، نصت المادة 41 من اللائحة التنفيذية لقانون 59 لسنة 2012، أن يتم الانتخاب بالأغلبية النسبية، ونصت المادة 32 من نفس اللائحة أن تتكون المجالس البلدية التي يكون عدد سكانها مائتين وخمسين ألف مواطن فأقل من خمسة أعضاء، والبلديات التي تزيد عن ذلك سبعة أعضاء، واشترط القانون أن يكون من أعضاء

المجلس، عضو عن فئة المرأة، وعضو من ذوي الاحتياجات الخاصة.[15]

ثالثا: مشاركة المرأة الليبية في العمليات الانتخابية في ليبيا– مراجعة عامة:

لقد خاضت المرأة الليبية من 2012 حتى الآن، عدة مشاركات انتخابية بعدما توفرت لها بيئة ديمقراطية إلى حد ما، سواء بالتصويت أو الترشح، ويمكن ذكرها على نحو التالي:

1) مشاركة المرأة في عملية انتخاب المؤتمر الوطني: لقد جرت انتخابات المؤتمر الوطني العام في 2012/7/7، وبلغ عدد المسجلين في قوائم الانتخاب 2.865.937 ناخباً، منهم 1.571.580 من الذكور، و1.294.375 من الإناث، وتقدم للترشح 3708 مترشحاً من بينهم 628 امرأة.

حيث وصل عدد المواطنين الذين أدلوا بأصواتهم إلى 1.764.840 مواطن، ووصل عدد نساء المقترعات687.274 صوت أي بنسبة 39%. [16] ونالت هذه النسبة في ذاك الوقت استحسان الكثير من المراقبين والباحثين وكذلك أشادت بها المنظمات الإقليمية والدولية التي شاركت في مراقبة سير العملية الانتخابية. [17]

وأعلنت المفوضية العليا للانتخابات النتائج، وقد تحصلت المرأة على 33 مقعداً من 80 مقعداً مخصصة للكيانات السياسية وفقاً لنظام القوائم، ومقعداً واحداً من 120 المخصصة للمستقبلين. [18] وهناك من يرى أن هذه النسبة تعتبر جسده رغم حداثة التجربة الانتخابية للمرأة الليبية مقارنة ببعض الدول الديمقراطية، والعض الآخر يرى أن حصول المرأة في ليبيا على هذا العدد من المقاعد، لا يرجع إلى قناعة المجتمع بدروها أو الاعتراف بقدرتها على ممارسة العمل السياسي، بل إلى الأحكام القانونية التي فرضت وجودها في المؤتمر الوطني العام.[19]

2) مشاركة المرأة في عملية انتخاب مجلس النواب: تمت عملية انتخاب مجلس النواب، 20-6-2014، وقد بلغ عدد المسجلين فيها 1.509.317 ناخباً، منهم 603.708 من النساء، وتقدم للترشح 1713، من بينهم 152 امرأة ونشير هنا أن عدد المترشحات قد قل كثيراً، مقارنة بعملية انتخاب المؤتمر الوطني الذي تجاوز 500 مترشحة.

وجاءت نسبة المشاركة في انتخابات البرلمان منخفضة جداً عن المؤتمر الوطني العام، حيث كان عدد من قاموا بالانتخاب 630الف فقط بنسبة تصل إلى 41%، أي ما يقارب ثلث مجموع المقترعين في انتخابات المؤتمر الوطني، وقد أفرزت نتائج عملية انتخاب مجلس النواب التي اعتمد بها النظام الانتخابي الفردي، عن فوز المرأة ب 29 مقعداً. [20]

3) مشاركة المرأة في عملية انتخابات الهيئة الدستورية لصياغة الدستور: أجريت عملية انتخاب الهيأة الدستورية 2014/2/20، حيث كان عدد المواطنين في سجل الناخبين 1.101.541 مواطناً، من ضمنهم 449.501 امرأة، أما فيما يتعلق بالمرشحين، فقد ترشيح 677 مرشحاً من بينهم 70امرأة لنيل مقاعد الهيأة الدستورية، وبلغ عدد الذلين أدلوا بأصواتهم 507.612 ناخباً. وتعتبر نسبة المشاركة في عملية انتخاب الهيأة الدستورية بصفة عامة، والمرأة خاصة متدنية جداً، مقارنة بالاستحقاقات الانتخابية السابقة حسب إحصائية المفوضية الوطنية العليا للانتخابات.[21]

وخلصت نتائج عملية انتخاب الهيأة الدستورية، عن فوز 47 مترشحاً، من بينهم 5 نساء فقط وفقاً لنظام "الكوتا"، من بين 55 مترشحة عن قوائم الخاصة بالنساء، أي بنسبة 8% فقط، و9 مترشحات على القوائم العام بنسبة 1%، وعلماً بأنه لم تفز أي من النساء المترشحات على القائمة العام. [22]

4) مشاركة المرأة في انتخابات المجالس البلدية: وقد نص القانون 59 لنظام الإدارة المحلية، في م 11 تتكون المحافظات من عدد من الأعضاء عن البلديات الواقعة في نطاق المحافظة، يجرى انتخابهم بالاقتراع السري العام المباشر، على أن يكون بينهم عضو الأقل عن النساء ومن ذوي الاحتياجات الخاصة، نلاحظ هنا أن صياغة القانون تسلم بوجود امرأة على الأقل، الأمر يعني وجوب ترجمة النظام الانتخابي للبلديات بشكل يسمح بإمكانية التنافس على أكثر من مقعد للنساء في الانتخابات البلدية، الأمر الذي لم يحدث، حيث أسفرت الانتخابات البلدية التي أجريت على مستوى البلاد، عن اختيار امرأة واحدة عن كل مجلي بلدي، ولا يوجد أي بلدية توجد فيها أكثر سيدة مهما زاد عدد السكان أو نقص. وعلى مستوى عمداء البلديات نجد سيدة واحدة فقط بوظيفة عميد بلدية من واقع 12 عميد بلدية، وهي نسبة لا تكاد حتى تذكر. تجدر الإشارة إلى

أن السيدة كلفت بمهام عميد البلدية لشغل مقعد العميد المنتخب، ولم ويتم انتخابها. (23)

المبحث الثاني: الدراسة الميدانية:

يتناول المبحث الثاني الجانب الميداني لهذه الدراسة من خلال ستة أجزاء:

أولاً: خصائص عينة الدراسة: بعد الانتهاء من عملية جمع البيانات، تم تفريغ المتضمنة في صحائف المبحوثين، وتحليل إجاباتهم عن الأسئلة المطروحة فيها، قد تبين من التحليل الإحصائي جملة من الخصائص التي تميزت بها عين الدراسة، وهي على النحو التالي:

1) **توزيع أفراد حسب العمر:** من خلال التحليل الإحصائي بينت نتائج الدراسة كما موضح في الجدول رقم (1)، أن أكثر تمركز الأفراد العينة حول الفئة العينة على التوالي 13.7%، 63.3%، بينما تمثل الفئة العمرية (47 فأكثر) 19.3% من إجمالي العينة الممثلة للجميع محل الدراسة، ونلاحظ أن نسبة الفئة العمرية الثانية (37-47) تمثل أكثر من نصف العينة بنسبة 63.3%، وقد يكون السبب في ذلك حسب اعتقاد الباحث إلى تأخر تنفيذ برنامج الدراسات العليا بين الأكاديميات الليبيات بعد مرحلة البكالوريوس أو الليسانس، نتيجة تأخر قرارات الإيفاد بالخارج والتفويضات المالية، وعدم وجود مرافق لبلد الدراسة لدى بعض السيدات.

2) **توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي:** أظهرت نتائج التحليل الإحصائي كما موضح في الجدول رقم (1) أن الأكاديميات الليبيات من حمله الماجستير، تبلغ نسبتهن 64.7% من إجمالي عينة الدراسة، بينما من يحملن الدكتوراه نسبتهن 35.3%،ويعتقد الباحث أن هذه نتيجة قد تكون قد تكون واقعية إلى إجمالي حد كبير، نتيجة عدم وجود برنامج الدكتوراه في غالبية الجامعات الليبية، وكذلك توقف قرارات الإيقاد من إدارة البعثات، والتفويضات المالية من البنك المركزي، وارتفاع العمات الصعبة أمام الدينار الليبي، الذي يحول دون الدراسة في الخارج على الحساب الشخصي. **الجدول رقم (1) خصائص عينة الدراسة**

	المتغيرات	العدد	النسبة %
العمر	18-36	26	17.3
	37-46	95	63.3
	47 فما فوق	29	19.3
	المجموع	150	100
المؤهل	ماجستير	97	64.7
	دكتوراة	53	35.3
	المجموع	150	100
التخصص	علوم تطبيقية	95	36.7
	علوم إنسانية	55	63.3
	المجموع	150	100

المصدر: الدراسة الميدانية 2012

3) **توزي أفراد العينة حسب التخصص:** أوضحت نتائج التحليل الإحصائي، كما في الجدول رقم (1)، أن غالبية أفراد العينة تخصصاتهم من العلوم الإنسانية، حيث يمثلون 63.3% من اجمالي أفراد العينة، مقابل 36.7% من العلوم التطبيقية، ويرجع هذا الفارق الكبير في النسب بين التخصصات، حسب وجهة نظر الباحث، إلى عدم وجود برنامج دراسات العليا في معظم العلوم التطبيقية في ليبيا بشكل عام، وكذلك فئة التخصصات التطبيقية بمختلف فروعها في الجامعات الليبية في الآونة الأخيرة.

ثانياً: تحليل اتجاهات الأكاديميات الليبيات نحو المشارطة بالانتخابات أو الترشح في عمليات الانتخابية:

يهتم هذا الجزء من الدارسة الحالية بشكل رئيس باستكشاف اتجاهات الأكاديميات الليبيات اتجاه المشاركة في العمليات الانتخابية عبر موضعين رئيسين، يتناول الأول: تجربة المشاركة الانتخابية بالاقتراع أو الإدارة في عملية انتخاب المؤتمر الوطني العام، والبرلمان، والهيأة الدستورية، والمجالس البلدية، والجزء الثاني: معرفة انطباعات الأكاديميات الليبيات حول العلميات الانتخابية (المؤتمر الوطني، البرلمان، الهيأة الدستورية، المجالس البلدية).

عملية انتخاب المؤتمر الوطني العام: بينت نتائج التحليل الإحصائي من خلال الجدول رقم (2)، أن 62% من أفراد العينة لم يدلوا بأصواتهم في انتخابات المؤتمر الوطني العام، وعن الترشيح لعضوية المؤتمر الوطني أظهرت نتائج التحليل الإحصائي أن 91.3% من إجمالي العينة لم يترشحوا، وأما عن مشاركة المبحوثين في إدارة انتخابات المؤتمر الوطني، قد افاد 92% من أفراد العينة بأنهم لم يشاركوا بإدارة الانتخابات.

جدول رقم (2) مشاركة الأكاديميات في عملية انتخاب المؤتمر الوطني

هل شاركت بالانتخاب في عملية انتخاب المؤتمر الوطني			
نعم		لا	
العدد	%	العدد	%
57	%38	93	%62

هل شاركت بالترشح في عملية انتخابات المؤتمر الوطني			
نعم		لا	
13	%8.7	137	%91.3
هل شاركت في إدارة عملية انتخاب المؤتمر الوطني العام			
نعم		لا	
12	%8	138	%92

المصدر: الدراسة الميدانية2021

عملية انتخاب البرلمان: بينت نتائج التحليل الإحصائي من خلال الجدول رقم (3)، أن 78.7% من أفراد العينة لم يشاركوا بالإدارة بأصواتهم في انتخابات البرلمان، و95.3% من إجمالي العينة لم يترشحوا لعضوية البرلمان، ولم يشارك 93.3% من المبحوثين في إدارة انتخابات البرلمان.

جدول رقم (3) مشاركة الأكاديميات في عملية انتخاب البرلمان

هل شاركت بالانتخاب في عملية انتخاب البرلمان			
نعم		لا	
العدد	%	العدد	%
32	%21.3	118	%78.7
هل شاركت في إدارة عملية انتخاب البرلمان			
نعم		لا	
7	%4.7	143	%95.3
هل شاركت في إدارة عملية انتخاب البرلمان			
نعم		لا	
10	%6.7	140	%93.3

المصدر: الدراسة الميدانية 2021

عملية انتخاب الهيئة الدستورية لصياغة الدستور: ومن خلال سؤال المبحوثات عن مشاركتهم بالاقتراع، والترشح، والإدارة في انتخابات الهيئة الدستورية، بينت نتائج التحليل الإحصائي كما في الجدول رقم (4)، أن 84% من أراد العينة لم يدلوا بأصواتهم في انتخابات الهيئة الدستورية، وأفاد 78.7% من مجموع أفراد العينة بأنهم لم يرشحوا أنفسهم في انتخابات الهيئة التأسيسية، وكذلك أجاب 94.7% من المبحوثين لم يكونوا من ضمن المشاركين في إدارة الهيئة التأسيسية.

جدول رقم (4)

هل شاركت بالانتخاب في عملية انتخاب الهيئة التأسيسية			
نعم		لا	
العدد	%	العدد	%
24	%16	126	%84
هل شاركت بالترشيح في عملية انتخاب الهيئة التأسيسية			
نعم		لا	
2	%1.3	148	%78.7
هل شاركت في إدارة عملية انتخاب الهيئة التأسيسية			
نعم		لا	
8	%5.3	142	%94.7

المصدر: الدراسة الميدانية 2021

عملية انتخاب المجالس البلدية: سئلت المبحوثات عما إذا كنَ قد انتخابات المجالس البلدية سواء بالاقتراع، والترشح، والإدارة فأجاب 76% من المبحوثات بأنهن لم يشاركن في انتخابات المجالس البلدية، وأفاد 94% من المحبوثات لم يشاركن في إدارة انتخابات المجالس البلدية، كما هو موضح بالجدول رقم (5)

جدول رقم (5) مشاركة الأكاديميات في عملية انتخاب المجالس البلدية

هل شاركت بالانتخاب في عملية انتخاب المجال البلدية			
نعم		لا	
العدد	%	العدد	%
36	%24	114	%76
هل شاركت بالترشيح في عملية انتخاب المجالس البلدية			
نعم		لا	
9	%6	141	%94
هل شاركت في إدارة عملية انتخاب المجالس البلدية			
نعم		لا	
9	%6	141	%94

المصدر: الدراسة الميدانية 2021

– انطباعات الأكاديميات الليبيات حول العمليات الانتخابية (المؤتمر الوطني، البرلمان، الهيئة الدستورية، المجالس البلدية)

وجه سؤال للبحوثات عن انطباعاتهن حول العمليات الانتخابية، ومن خلال تحليل البيانات، أظهرت النتائج كما موضح في جدول رقم (6)، بأن 43.3% من المبحوثات ليس لدهن إجابة" اتجاه عملية انتخاب المؤتمر الوطني، وأجاب 67% من المبحوثات بأنهن غير راضيات عن عملية انتخاب البرلمان في 2014، أفادت 51.3% من المبحوثات بأن ليس لهن أية انطباعات اتجاه عملية انتخاب الهيئة التأسيسية لصياغة الدستور، وكذلك افاد 46% من إجمالي العينة بأنهم لا يعرفون حول عملية انتخاب المجالس البلدية.

جدول رقم (6) انطباعات الأكاديميات الليبيات حول العمليات الانتخابية

درجة الموافقة / العبارة	مرضي		ليس لي إجابة		غير مرضي	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
عملية انتخاب المؤتمر الوطني العام	29	%19.3	65	%43.3	56	%37.2
عملية انتخاب البرلمان	24	%9.3	59	%39.3	67	%44.7
عملية انتخاب الهيئة الدستورية لصياغة الدستور	14	%9.3	77	%51.3	59	%39.3
عملية انتخاب المجالس البلدية	13	%8.7	69	%46	68	%45.3

المصدر: الدراسة الميدانية 2021.

وبناء على ما سبق، يمكن القول إن هناك تدني في المشاركة الانتخابية لأكاديميات سواء بالاقتراع أو الترشح أو الإدارة الانتخابية بشكل تنازلي من عملية انتخاب المؤتمر الوطني العام حتى عملية انتخاب البرلمان، ونلاحظ من خلال اتجاهات الأكاديميات أن أعلى نسبة مشاركة انتخابية كانت في عملية انتخاب المؤتمر الوطني العام، وانخفضت في عملية انتخاب البرلمان، ووصل الانحدار إلى انتخابات الهيئة الدستورية، كذلك الحال بالنسبة لانتخابات المجالس البلدية. ويعتقد الباحث أن هذا تدني في نسبة المشاركة الانتخابية للمرأة، قد يرجع إلى ضعف أداء المؤتمر الوطني كأول للبلاد للمواعيد المحددة لها، وبروز جماعات متطرفة ضد فكرة المشاركة الانتخابية للمرأة، ونشوب حروب في مناطق خلال قياس انطباعهن حول العمليات الانتخابية، حي كانت غير مرضية على انتخابات البرلمان، وليس لديهن إجابة عن عملية انتخابات المؤتمر الوطني، والهيئة الدستورية، والمجالس البلدية.

ثالثاً: تحليل اتجاهات الأكاديميات الليبيات نحو الإطار الدستوري والقانوني للعمليات الانتخابية:

يركز هذا الجزء من الدراسة الحالية على استطلاع اتجاهات الأكاديميات الليبيات حول النصوص الدستورية والقوانين المنظمة للعمليات الانتخابية في ليبيا، من خلال خمسة جوانب: الأول: الإعلان الدستوري المؤقت، الثاني: قانون رقم (4) لسنة 2012بشأن عملية انتخاب المؤتمر الوطني العام، الثالث: قانون رقم (10) لسنة 2014 بشأن عملية انتخاب مجلس النواب، والرابع: قانون رقم 17 لسنة 2013 بشأن عملية انتخاب الهيئة الدستورية، والخامس: قانون 59 لسنة 2012 بشأن عملية انتخاب المجالس البلدية.

ومن خلال تحليل البيانات كما وضح في الجدول رقم (7)، تبين أن 56% من المبحوثات موفقات أو موافقات بشدة، على ان الإعلان الدستوري المؤقت قد أعطى المرأة الليبية حق المشاركة الانتخابية، حتى وإن كان بشكل ضمني في م 6، ومعتبرات ذلك انجازاً في هذه المرحلة، و 46% من المبحوثات" ليس لديهن إجابة" على أن الإعلان الدستوري كان مجحف بحق المشاركة الانتخابية للمرأة الليبية لأنه لم يخصها بنصوص محددة، وكذلك أجاب 38.6% من إجمالي المبحوثات بانهن ليس لديهن إجابة فيما إذا كان الإعلان الدستوري المؤقت ينظم مرحلة انتقالية محددة، حتى يتم القياس علية من ناحية مدى تضمينه لحقوق المشاركة الانتخابية للمرأة في ليبيا

جدول رقم (7) اتجاهات الأكاديميات الليبيات حول الإعلان الدستوري المؤقت

ر. م	اتجاه نحو الإعلان الدستوري	درجات الموافقة				
		موافق بشدة	موافق	ليس لدي إجابة	غير موافق	غير موافق بشدة
1	اعتبر الإعلان أعطى حق المشاركة الانتخابية للمرأة الليبية 6م وحتى إن كان بشكل ضمني إلا أنني اعتبره إنجاز في هذه المرحلة	%9.4	%46.6	%29.4	%12.6	%2
2	أرى أن الإعلان المؤقت الدستوري كان مجحف في حق المرأة في المشاركة السياسية والانتخابية حيث إنه لم يخصها بنصوص محددة	%14	%23.4	%46	%16.6	صفر
3	اعتقد أن الإعلان الدستوري المؤقت ينظم مرحلة انتقالية بالتالي ليس بالأهمية التي يمكن القياس عليه من ناحية مدى تضمينه لحقوق المرأة السياسية والانتخابية.	%10.7	%26	%38.6	%18.7	%6

المصدر: الدراسة الميدانية 2021.

أما فيما يتعلق باستطلاع آراء المبحوثات قانون رقم (4) لسنة 2012 بشأن عملية انتخاب المؤتمر الوطني، بينت نتائج التحليل الإحصائي كما موضح في الجدول (8)، أن 40% من المبحوثات كان إجابتهن " ليس لدى إجابة" فلماذا يعد القانون منصف للمشاركة الانتخابية للمرأة بإعطائها 16% من مقاعد المؤتمر الوطني العام، إلا أن 43.3% من المبحوثات يوافقن أو يوافقن بشدة، على أن القانون لم يلبِّ تطلعات المرأة الليبية بحرمانها بمشاركة انتخابية واسعة في المؤتمر الوطني العام، وأفاد 46.7% من المبحوثات بانهن موافقات أو موافقات بقوة، أن يؤخذ على القانون أنه اعتمد على النظام الانتخابي المختلط بإعطائه 80 مقعداً للقائمة و 120 مقعداً للمستقلين، ما ترتب عليه قلة حصة المرأة داخل المؤتمر الوطني العام.

جدول رقم (8): اتجاهات الأكاديميات الليبيات نحو قانون (4) 2012 بشأن عملية انتخاب المؤتمر الوطني العام

ر.م	قانون رقم (4) لسنة 2012 بشأن عملية انتخاب المؤتمر الوطني العام	درجات الموافقة				
		موافق بشدة	موافق	ليس لدي إجابة	غير موافق	غير موافق بشدة
1	يعد هذا القانون منصف للمشاركة السياسية والانتخابات للمرأة الليبية بإعطائها 16% من مجموع مقاعد المؤتمر الوطني	%5.4	%21.3	%40	%31.3	%2
2	أعتقد أن القانون لم يلبّ تطلعات المرأة بإعطائه لها 16% فقط، وحرمانها من مشاركة سياسية وانتخابية واسعة في المؤتمر الوطني	%12.6	%30.7	%35.4	%18.7	%2.6
3	يؤخذ على القانون أنه اعتمد على النظام الانتخابي المختلط بإعطائه 80 مقعداً للقائمة و120 للمستقلين، مما ترتب عليه قلة حصة المرأة داخل المؤتمر الوطني العام	%14	%32.7	%38.6	%14	%0.7

المصدر: الدراسة الميدانية 2021.

أما بالنسبة لاستطلاع آراء المبحوثات عن قانون رقم (10) لسنة 2014 بشأن عملية انتخاب مجلس النواب، أوضحت نتائج التحليل الإحصائي كما موضح في جدول رقم (9)، 37.3% من المبحوثات كانت إجابتهن " ليس لديهن إجابة" حول تضمين القانون في المادة 18 بتخصيص نسبة 16% من مقاعد المجلس للمرأة، حتى يمكن القول إنه ضمن حق المشاركة السياسية والانتخابية المرأة في تلك الفترة، وأجاب 47.3% من المبحوثات بانهن " ليس لديهن إجابة" في ما إذا أخفق هذا القانون في حق المشاركة الانتخابية للمرأة الليبية باعتماده على نظام الانتخاب الفردي.

أما بخصوص استطلاع آراء المبحوثات حول قانون رقم 17 لسنة 2013 بشأن عملية انتخاب الهيئة الدستورية، بينت نتائج التحليل الإحصائي كما موضح في الجدول رقم (10)، أن 48.7% من المبحوثات موافقات أو موافقات بقوة، على أن القانون قد حجم من مشاركة المرأة السياسية والانتخابية بتخصيص 10% فقط في هيئة دستورية مهمتها وضع دستور ليبيا، ومن جهة أخرى عبر 38.7% من المبحوثات أن "ليس لديهن إجابة" في ما إذا كان القانون في صالح المشاركة الانتخابية للمرأة الليبية، وأفاد 50% من المبحوثات بأنهن موافقات أو موافقات بشدة، على أن ما تضمنه هذا القانون كان انعكاس ونتيجة طبيعية لضعف تمثيل المرأة وسيطرة الرجال على المؤتمر الوطني الذي صدر منه القانون.

جدول رقم (9): اتجاهات الأكاديميات الليبيات حول قانون رقم (10) لسنة 2014 بشأن عملية انتخاب مجلس النواب

قانون رقم (10) لسنة 2014 بشأن عملية انتخاب مجلس النواب	درجات الموافقة				
	موافق بشدة	موافق	ليس لدي إجابة	غير موافق	غير موافق بشدة
تضمن القانون في المادة 18 بتخصيص نسبة 16% من مقاعد المجلس للمرأة، بالتالي اعتقد أن القانون لقد ضمان حق المشاركة السياسية الانتخابية للمرأة في تلك الفترة	%10	%26.7	%37.7	%23.3	%2.7
اعتقد أن القانون كان مخيب لتطلعات المرأة الليبية في توسيع مشاركتها السياسية والانتخابية بترسيخه لفكرة نسبة 16% من مقاعد السلطة التشريعية بعدما كانت تطمح لزيادتها.	%17.3	%30	%37.3	%13.4	%2
إخفاق هذا القانون في حق المشاركة السياسية والانتخابية للمرأة الليبية باعتماده على النظام الانتخاب الفردي	%16	%26	%43.3	%13.3	%1.4

المصدر: الدراسة الميدانية 2021.

الجدول رقم (10): اتجاهات الأكاديميات الليبيات نحو قانون رقم 17 لسنة 2013 بشأن عملية انتخاب الهيئة الدستورية

قانون رقم (10) لسنة 2014 بشأن عملية انتخاب مجلس النواب	درجات الموافقة				
	موافق بشدة	موافق	ليس لدي	غير موافق	غير موافق
تضمن القانون في المادة 18 بتخصيص نسبة 16% من مقاعد المجلس للمرأة، بالتالي اعتقد أن القانون لقد ضمان حق المشاركة السياسية الانتخابية للمرأة في تلك الفترة	%10	%26.7	%37.7	%23.3	%2.7
اعتقد أن القانون كان مخيب لتطلعات المرأة الليبية في توسيع مشاركتها السياسية والانتخابية بترسيخه لفكرة نسبة 16% من مقاعد السلطة التشريعية بعدما كانت تطمح لزيادتها.	%17.3	%30	%37.3	%13.4	%2
إخفاق هذا القانون في حق المشاركة السياسية والانتخابية للمرأة الليبية باعتماده على النظام الانتخاب الفردي	%16	%26	%43.3	%13.3	%1.4

المصدر: الدراسة الميدانية 2021.

أوضحت نتائج التحليل الإحصائي بعد قياس آراء المبحوثات حول قانون 59 لسنة 2012 بشأن عملية انتخاب المجالس البلدية كما موضح في الجدول رقم (11)، أن إجابات المبحوثات منقسمة بين(ليس لدى إجابة 38%) و (موافقات بشدة 38%) في اعتبار قانون 59 معبر عن وضع مشاركة المرأة السياسية والانتخابية في المجتمع الليبي بمنحها مقعداً واحداً داخل المجلس، وأفاد 48.7% من المبحوثات بأنهن موافقات ذلك ضعاف لصوت المرأة في الإدارة في الإدارة المحلية، وأجاب 54% من المبحوثات بأنهن موافقات أو موافقات بقوة على فكرة تعديل قانون 59 بحيث يمنح المرأة أكثر من مقعدين داخل المجالس البلدية.

وبناء على ما سبق، يمكن القول إن اتجاهات الأكاديميات الليبيات نحو الإعلان الدستوري إيجابية إلى حد ما فيما يخص تضمنه حق المرأة في المشاركة الانتخابية، غلا أن تفسير "ليس لدي إجابة" في السؤال الثاني والثالث يدل على ضعف إدراك المبحوثات بنصوص الإعلان الدستوري، وقد يعود ذلك نتيجة لعدم وجود دستور في ليبيا لعقود من الزمن. وبالنسبة لقانون رقم (4) لسنة 2012 بشأن عملية انتخاب المؤتمر الوطني العام، رغم قبول الأكاديميات الليبيات 16% التي حددها للمرأة من مقاعد المؤتمر، إلا أنهن معتبرات القانون لم يلب تطلعات المرأة بمشاركة انتخابية وسياسية واسعة، ويعتقد الباحث أن سبب هذا الشعور من طرف الأكاديميات هو التجربة التي خاضتها المرأة في المؤتمر الوطني حيث كان عدد النساء قليلاً جداً وليس تأثير، مما أضعف صوت المرأة في المطالبة بالحقوق التي ترنو لها، معللات السبب في قلة مقاعد النساء داخل المؤتمر القانون، بإعطائه 80 مقعداً للقوائم النسبية مقابل 120للمستقلبين التي لم تفوز بهم، إلا امرأة واحدة فقط. ولم تختلف آراء الأكاديميات حول القانون رقم (10) لسنة 2014 بشأن عملية انتخاب مجلس النواب كثيراً عن قانون انتخاب المؤتمر الوطني، حيث إن القانون لم يضف شيئاً جديداً، بقيت حصة 16% كما هي عليه، بعدما كانت تسعى المرأة في ليبيا إلى زيادة نسبة وجودهن داخل السلطة التشريعية، أما بخصوصهن القانون رقم (17) لسنة 2013 بشأن انتخاب الهيئة التأسيسية لصياغة الدستور فكانت غالبية اتجاهات الأكاديميات تصب نحو رفضهن ما تضمنه القانون حول المشاركة الانتخابية للمرأة، وتحديداً الحصة المقدرة ب 10% المخصصة للنساء، معتقدات أن السبب في سيطرة الرجال على المؤتمر الوطني العام الذي صدر منه القانون. ويرجع الباحث آراء الأكاديميات حول القانون، إلى حالة الصراع التي حدثت بين المرأة ونواب رافضين لوجود النساء بشكل عام من طرف، ومعارضين لنظام الحصص باعتبارها ترسيخ لمبدأ التميز من طرف آخر.[24] وأما في ما يتعلق بقانون 59 بشأن 2012 بشأن عملية انتخاب المجالس البلدية كانت معظم اتجاهات الأكاديميات الليبيات متوافقة في أن القانون ليس في صالح المشاركة الانتخابية للمرأة الليبية، معتبرات منحها مقعداً واحداً داخل المجالس البلدية، إضعاف لصوتها في الإدارة المحلية، بالتالي كانت غالبية إجابتهن على السؤال الثالث تؤيد فكرة تعديل قانون 59 لسنة 2012 بحيث يمنح المرأة في المجالس البلدية أكثر من مقعدين. ويفسر الباحث شعور الاكاديميات الليبيات بأن القانون 59 لسنة 2012 لم يكن في مصلحة المرأة الى تجربة العلمية للمرأة في المجالس البلدية، حيث كانت هناك سيطرة شبه كاملة للرجال بحكم العدد داخل المجالس البلدية، حيث كان في كل مجلس امرأة واحدة ممثلة عن فئة المرأة مقابل ستة رجال. وفي هذا السياق صرحت هنية سالم أبو خريص عضو المجلس البلدي سرت

عن فئة المرأة: إن من خلال تجربتها كان الفكر الذكوري مسيطر على عمل المجلس وخاصة في إصدار القرارات، وكذلك قالت إن من عيوب القانون 59 للإدارة المحلية، لم يراع النوع الاجتماعي ولم يوازن بين كفتي التمثيل بين النساء والرجال، وايضاً تعتقد أن لو منحت المرأة باعتبارها نصف المجتمع فرصة أكبر في التمثيل داخل المجالس البلدية، لكانت ضمنت توفير الخدمات لجميع الفئات بما فيها الفئة المثلة لها. [25]

الجدول (11) اتجاهات الأكاديميات حول قانون 59 لسنة 2012 بشأن عملية انتخاب المجالس البلدية

ر.م	قانون رقم 59 لسنة 2012 بشأن، عملية انتخاب المجالس البلدية	درجات الموافقة				
		مواق بشدة	موافق	ليس لدي إجابة	غير موافق	غير موافق بشدة
1	أعتبر قانون 59 معبر عن وضع مشاركة المرأة السياسية والانتخابية في المجتمع الليبي بمنحها معقداً واحداً داخل المجلس، بالتالي يمكن القول بأنه كان في صالح المرأة	%7.3	%16.7	%38	%32	%6
2	لم يكن قانون رقم 59 منصفاً بإعطائها مقعداً واحد، بالتالي اعتبره إضعاف لصوت المرأة في الإدارة المحلية.	%20.7	%28	%36	%13.3	%2
3	أرى أنه لابد من تعديل قانون 59 بحيث يمنح المرأة أكثر من مقعدين داخل المجالس البلدية	%26	%28	%35.3	%9.3	%1.4

المصدر: الدراسة الميدانية 2021.

رابعاً: تحليل اتجاهات الأكاديميات الليبيات حول النظم الانتخابية

يركز هذا القسم من الدراسة على قياس اتجاهات الأكاديميات الليبيات نحو النظم الانتخابية من حيث مدى ملاءمتها مع المشاركة الانتخابية للمرأة في ليبيا، وسيتم ذلك من خلال استطلاع آراء الأكاديميات الليبيات عن النظام الانتخابي النسبي، والنظام الانتخابي التعددية/ الأغلبية، والنظام الانتخابي المختلط، وكذلك نظام الحصة "الكوتا".

ومن خلال التحليل الإحصائي كما موضح في الجدول رقم (12)، تبين من إجابات المبحوثات عن النظام الانتخابي النسبي، أجاب 49.3% من إجمالي المبحوثات موافقات أو موافقات بشدة، على أن أفضل نظام انتخابي بالنسبة لهن" التمثيل النسبي" لأنه الأقرب في دعم المشاركة السياسية والانتخابية للمرأة الليبية حسب وجهة نظرهن.

وأما فيما يتعلق بالنظام الانتخابي التعددية/ الأغلبية، إذا كان الأنسب للمشاركة الانتخابية للمرأة في ليبيا. وأما فيما يخص النظام الانتخابي المختلط، أفاد 48% من المبحوثات أنهن موافقات أو موافقات بشدة، على أن النظام "الانتخابي المختلط" هو المناسب لتحقيق متطلبات المرأة بمشاركة سياسية وانتخابية أوسع. أما بالنسبة لنظام الحصة "الكوتا"، وعبر 62% من المبحوثات بأنهن موافقات أو موافقات بشدة، على أن ما يهمهن هو وجود حصة قانونية للمرأة (كوتا) بغض النظر عن النوع النظام الانتخابي. **جدول رقم (12) اتجاهات الأكاديميات الليبيات نحو النظم الانتخابية**

ر.م	النظم الانتخابية	درجات الموافقة				
		موافق بشدة	موافق	ليس لدي إجابة	غير موافق	غير موافق بشدة
1	أفضل نظام انتخابي بالسبة إلي "التمثيل النسبي" لأنه الأقرب في دعم المشاركة السياسية والانتخابية للمرأة الليبية	%16	%33.3	%41.3	%8.7	%0.7
2	أعتبر نظام الانتخاب التعددية/الأغلبية هو الأنسب للمشاركة الانتخابية للمرأة في ليبيا	%10	%29.3	%48.7	%11.3	%0.7
3	أرغب بالنظام" الانتخابي المختلط" أرى أنه هو المناسب لتحقيق متطلبات المرأة بمشاركة سياسية وانتخابية أوسع.	%16.7	%31.3	%40.7	%10	%1.3
4	ما يهمني هو وجود حصة قانونية للمرأة(كوتا) بغض النظر عن النوع النظام الانتخابي	%27.3	%34.7	%27.3	%9.3	%1.3

المصدر: الدراسة الميدانية 2021.

وبناء على ما تقدم، يمكن القول إن معظم الأكاديميات موافقات، أو موفقات بشدة على تبني النظام الانتخابي النسبي،

وهذا قد يعود لتجربة المرأة الليبية في عملية انتخاب المؤتمر الوطني، الذي تم فيه اعتماد نظام القائمة الحزبية بشكل عمودي، يتبادل فيه وضع اسم رجل ثم يليه اسم امرأة، مما ضمن وجودها في قوائم الكيانات وفوزها 32 مقعداً، مقابل مقعد واحد في النظام الفردي. ونشير إلى أن كثيراً من الأنظمة السياسية تعتمد على النظام الانتخابي النسبي لضمان تواجد الفئات الاجتماعية مثل المرأة والأقليات في مجتمعاتها في العملية السياسية. وليست لهن إجابة حول النظام المختلط، حول النظام التعددية/ الأغلبية، ويرجع ذلك حسب وجهة نظر الباحث إلى تجارب المرأة مع النظام الفردي في مشاركتها الانتخابية، هناك توافق من الأكاديميات الليبيات. ولقد أكد معظم الاكاديميات أن ما يهمهن هو وجود نظام كوتا بغض النظر عن النظام الانتخابي، ويعتقد الباحث أن سبب تمسك المرأة بنظام الكوتا هو عدم ثقتها في المجتمع، الذي في المرأة ليس لها القدرة على ممارسة السياسية، ويفضل وجود الرجل في هذه الأماكن عن المرأة، وتأكيداً لذلك كان من ضمن الثوابت التي أعلنت عنها النساء المشاركات في الحوار الوطني في 9-11-2021 بتونس، أن يراعي في تشكيل السلطة التنفيذية أهمية تمثيل حقيقي للمرأة في المناصب القيادية بنسبة لا تقل عن 30%.[26]

خامساً: تحليل اتجاهات الأكاديميات الليبيات حول المعوقات المحتملة للمشاركة الانتخابية للمرأة الليبية:

يهدف هذا الجزء من الدراسة إلى استكشاف اتجاهات الأكاديميات الليبيات حول بعض المعوقات المحتملة التي يعتقد الباحث أنها قد تحد من المشاركة الانتخابية للمرأة في ليبيا، من خلال قياس آرائهن عن خمس معوقات محتملة: العادات والتقاليد الاجتماعية في المجتمع الليبي. وتردي الحالة الأمنية التي تعاني منها البلاد. وعدم وعي المرأة الليبية بأهمية المشاركة السياسية والانتخابية. والمعتقدات الدينية. وضعف التشريعات والقوانين المنظمة للعمليات الانتخابية فيما يخص مشاركة المرأة السياسية والانتخابية.

سئلت المبحوثات عن العادات والتقاليد الاجتماعية في المجتمع الليبي فيما إذا كانت عائقاً تحد من المشاركة الانتخابية للمرأة في ليبيا. ومن خلال تحليل البيانات كما موضح في الجدول رقم (13)، تبين أن 74% من المبحوثات موافقات أو موافقات بشدة، على ان العادات والتقاليد قد تحد من المشاركة الانتخابية للمرأة الليبية، وأما ما يتعلق بتردي الحالة الأمنية في البلاد، اظهرت النتائج أن 77.3% من المبحوثات موافقات أو موافقات بقوة، على ان الحالة الامنية تعد عائقاً أمام المشاركة الانتخابية، أجابت 56% من المبحوثات بأنهن موافقات أو موافقات بشدة، على أن عدم وعي المرأة بأهمية المشاركة الانتخابية، يعتبر من المعوقات التي تحد من المشاركة الانتخابية للمرأة في ليبيا. وكذلك فيما يتعلق بالمعتقدات الدينية، بينت النتائج أن 50.6% من المبحوثات للمرأة. أما عن ضعف التشريعات والقوانين المنظمة للعمليات الانتخابية فيما يخص مشاركة الانتخابية للمرأة. أما عن ضعف التشريعات والقوانين المنظمة للعمليات الانتخابية فيما يخص مشاركة المرأة السياسية والانتخابية، أظهرت النتائج أن 69.3% من المبحوثات موافقات أو موافقات بقوة، على أن ضعف التشريعات والقوانين المنظمة للعمليات الانتخابية تعتبر من المعوقات التي تقف أمام المشاركة الانتخابية للمرأة.

الجدول رقم (13) اتجاهات الأكاديميات الليبيات حول المعوقات المحتملة للمشاركة الانتخابية للمرأة

ر. م	المعوقات التي تحد من المشاركة السياسية والانتخابية للمرأة الليبية	درجات الموافقة				
		موافق بشدة	موافق	ليس لدي إجابة	غير موافق	غير موافق بشدة
1	العادات والتقاليد الاجتماعية في المجتمع الليبي.	%36.7	%37.3	%16.7	%7.3	%2
2	تردي الحالة الامنية التي تعاني منها البلاد	%49.3	%28	%13.3	%8	%1.3
3	عدم وعي المرأة الليبية بأهمية المشاركة السياسية والانتخابية	%24	%32	%20	%22	%2
4	المعتقدات الدينية	%21.3	%29.3	%25.3	%21.4	%2.7
5	ضعف التشريعات والقوانين المنظمة للعمليات الانتخابية فيما يخص مشاركة المرأة السياسية والانتخابية	%31.3	%38	%20.7	%9.3	%0.7

المصدر: الدراسة الميدانية 2021.

بناء على ما سبق، إن المعوقات التي تحد من المشاركة الانتخابية للمرأة حسب تأثيرها وفقاً لاتجاهات الأكاديمية الليبيات:

جاء **أولاً: تردي الحالة الأمنية في ليبيا**، وهذا قد يكون نتيجة انتشار السلاح بجانب ضعف المؤسسات الأمنية في بعض المناطق، وأيضاً نتيجة حالات العنف الانتخابي التي تعرضت لها المرأة خلال مشاركتها في العمليات الانتخابية مثل تمزيق صورها وتشويهها في الحملات الانتخابية، وفي هذا الصدد لقد تم التأكد من النساء الليبيات المشاركات في ملتقى الحوار الليبي المنعقد 9-11-2020، بضرورة توفير الحماية الخاصة للنساء وخاصة الفاعلات والناشطات السياسيات والحقوقيات.[27] **و ثانياً: العادات والتقاليد في المجتمع الليبي**، لا يخفي على أحد أنه مازالت العادات والتقاليد تؤرق النساء الطامحات لممارسة السياسية والحقوقيات منهن، ويعتقد الباحث أن هذه المسألة تعود بشكل كبير إلى القنوات التنشئة الاجتماعية بغرسها لقيم تضع المرأة في إطار محدد، ومنها ما ينحصر في مسؤوليات الأسرة والعمل في ميادين معينة بشرط لا تتجاوز الرجال، وهذا ما أكدته دراسة عبدالعزيز عقيلة" الثبات والتغير في الثقافة السياسية الليبية بعد ثورة 17فبراير: دراسة ميدانية" حيث بينت أن هناك اعترافاً بدور المرأة وحقوقها في المجتمع الليبي، ولكن عند مستوى معين لا يجعلها أو يمنحها سلطة على الرجال، حتى وإن كان هذا الرجل لا يستحق.[28]

ثانياً: ضعف القوانين والتشريعات المنظمة للعمليات الانتخابية فيما يخص المرأة، وهذا ما عبرت عنه المرأة الليبية في مناسبات كثيرة من ورش عمل وندوات علمية محلية ودولية تناول قضايا المرأة، وخاصة القوانين الانتخابية، ونظام الكوتا في المؤسسات التشريعية والتنفيذية، وحتى في الإدارة المحلية، **ورابعاً: عدم وعي المرأة بأهمية المشاركة الانتخابية**، وفي هذا الجانب، ويعتقد الباحث أنه ليس عدم وعي بالدرجة الأولى، بمعنى ليست عدم معرفة المرأة الليبية بأهمية المشاركة الانتخابية وتعد المرأة هي الأكثر تعليماً في المجتمع الليبي، بل إن عد اهتمامها بالمشاركة السياسية بشكل عام نتيجة المعوقات سالفة الذكر، وجاء في المرتبة **الأخيرة: المعتقدات الدينية**، ويدل ذلك على أن الدين لا يشكل عائقاً كبيراً أمام المشاركة الانتخابية للمرأة من جهة نظر الاكاديميات الليبيات.

النتائج العامة

أولاً: النتائج المتعلقة باتجاهات الأكاديميات الليبيات حول المشاركة في العمليات الانتخابية:

1) بينت نتائج التحليل في هذا الجزء من الدراسة على أن نسبة من أدلوا بأصواتهم في العمليات الانتخابية التي أجريت في ليبيا من 2012، كانت على النحو التالي: عملية انتخاب المؤتمر الوطني 38%، عملية انتخاب البرلمان 21.3%، عملية انتخاب الهيئة الدستورية 16%، أما عملية انتخاب المجالس البلدية 24%
2) كشفت نتائج التحليل أن النسبة الاكاديميات الليبيات اللواتي تقدمن بالترشيح في العمليات الانتخابية التي أجريت في ليبيا من 2012، كانت على النحو التالي عملية انتخاب المؤتمر الوطني 8.7%، وعملية انتخاب البرلمان 4.7%، عملية انتخاب الهيئة الدستورية 1.3%، أما عملية انتخاب المجالس المحلية 6%.
3) أظهرت نتائج التحليل أن نسبة الأكاديميات اللواتي كانت لهن مشاركة في إدارة العمليات الانتخابية، كانت وفقاً التالي: عملية انتخاب المؤتمر الوطني 8%، وعملية انتخاب البرلمان 6.7%، وعملية انتخاب الهيئة الدستورية 5.3%ن أما عملية انتخاب المجالس البلدية 6%.
4) بينت نتائج التحليل أن انطباعات الأكاديميات الليبيات حول العمليات الانتخابية، غير راضيات على عملية انتخاب البرلمان بنسبة 44.7%، ولا إجابة لديهم بالنسبة للعمليات الانتخابية الأخرى، عملية انتخاب المؤتمر 43.3%، عملية انتخاب الهيئة الدستورية 51.3%، عملية انتخاب المجالس البلدية 46%.

ثانياً: نتائج المتعلقة باتجاهات الأكاديميات الليبيات نحو الإطار الدستوري والقانوني: للعمليات الانتخابية"

1) بينت نتائج التحليل أن 56% من الأكاديميات الليبيات موافقات أو موافقات بشدة على أن الاعلان الدستوري قد أعطى المرأة الليبية حق المشاركة الانتخابية حتى وإن كان بشكل ضمني، و46% ليس لديهن إجابة فيما إذا كان الإعلان مجحفاً في حق المرأة، 38.6% من الأكاديميات، ليس لديهن إجابة فيما إذا كان الإعلان الدستوري لمرحلة مؤقتة فقط، بالتالي لا يمكن القياس عليه في تضمنه لحقوق المرأة الانتخابية أو من عدمه.
2) بينت نتائج التحليل أن 40% من الأكاديميات الليبيات ليس لديهن إجابة في حين أن يعد القانون رقم 4 لسنة 2013 بشأن انتخاب المؤتمر الوطني منصفاً للمشاركة الانتخابية للمرأة بإعطائها 16% من مقاعد المؤتمر الوطني العام، إلا أن 43.3% من الأكاديميات يوافقن بشدة، على أن القانون لم يلبّ تطلعات المرأة الليبية بحرمانها بمشاركة انتخابية واسعة في المؤتمر الوطني العام.

وأفاد 46.7 [انهن موافقات بشدة، على أن يؤخذ على القانون أنه اعتمد على النظام الانتخابي المختلط بإعطائه 80 مقعداً للقائمة و120 مقعداً للمستقلين.

3) أوضحت نتائج التحليل أن 47.3 من الأكاديميات، لأنهن موافقات أو موافقات بقوة، على أن قانون 10 لسنة 2014 بشأن انتخاب البرلمان، كان مخيب للتطلعات المرأة الليبية في توسيع، مشاركتها السياسية والانتخابية بترسيخه لفكرة 16% من مقاعد السلطة التشريعية بعدما كانت تطمح لزيادتها، وأفاد 43.3% منهن "ليس لديهن" فيما إذا أخفق هذا القانون في حق المشاركة الانتخابية للمرأة الليبية باعتماده على النظام الانتخاب الفردي.

4) بينت نتائج التحليل، أن 48.7% من الاكاديميات، موافقات أو موافقات بقوة، على أن القانون رقم 17 بشأن انتخاب الهيئة الدستورية قد حجم من مشاركة المرأة السياسة والانتخابية بتخصيص 10% فقط في هيئة دستورية مهمتها وضع دستور ليبيا، وأفاد 50% من المبحوثات بأنهن موافقات أو موافقات بقوة، بأن قانون 59 لسنة 2012 بشأن نظام الإدارة المحلية، غير منصف للمشاركة الانتخابية للمرأة بإعطائها مقعداً واحداً فقط عن فئة المرأة، معتبرات ذلك إضعاف لصوت المرأة في الإدارة المحلية. و54% بأنهن موافقات أو موافقات بقوة، على فكرة تعديل قانون 59 بحيث يمنح المرأة أكثر من مقعدين داخل المجالس البلدية.

ثالثاً: النتائج المتعلقة باتجاهات الأكاديميات الليبيات اتجاه النظم الانتخابية:

أظهرت نتائج التحليل، بعد ما تم استطلاع اتجاهات الأكاديميات عن نظام انتخابي على حده، التالي:

1) أن 49.3% من إجمالي المبحوثات موافقات أو موافقات بشدة، على أن أفضل نظام انتخابي بالنسبة لهن "التمثيل النسبي" لأن الأقرب في دعم المشاركة السياسية والانتخابية للمرأة الليبية حسب وجهة نظرهن.

2) أن 41.3% من المبحوثات "ليس لديهن إجابة" عن نظام الانتخاب " التعددية/ الأغلبية" إذا كان هو الأنسب للمشاركة الانتخابية للمرأة في ليبيا.

3) أن 48% من المبحوثات أنهن موافقات أو موافقات بشدة، على أن ما يهمهن هو وجود حصة قانونية للمرأة (كوتا) بغض النظر عن النوع النظام الانتخابي.

رابعا: النتائج المتعلقة باتجاهات الأكاديميات الليبيات حول المعوقات المحتملة التي تحد من المشاركة الانتخابية للمرأة في ليبيا:

بينت نتائج التحليل بعد ما تم الاستطلاع اتجاهات الأكاديميات حول كل معوق يحد من المشاركة الانتخابية المرأة بمفردة، التالي:

1) أن 77.3% من المبحوثات موافقات أو موافقات بشدة، على أن الحالة الأمنية تعد عائق أمام المشاركة الانتخابية للمرأة الليبية.

2) ان 74% من المبحوثات موافقات أو موافقات بشدة، على أن العادات والتقاليد قد تحد من المشاركة الانتخابية للمرأة الليبية.

3) أن 9.3% من المبحوثات موافقات بشدة، على أن ضعف التشريعات والقوانين المنظمة للعمليات الانتخابية تعتبر من المعوقات التي تقف أمام المشاركة الانتخابية للمرأة في ليبيا.

4) أن 56% من المبحوثات بأنهن موافقات أو موافقات بشدة، على أن عدم وعي المرأة بأهمية المشاركة الانتخابية يعتبر من المعوقات التي تحد من المشاركة الانتخابية للمرأة في ليبيا.

5) أن 50.6% من المبحوثات موافقات أو موافقات بشدة، على أن المعتقدات الدينية تعتبر عامل يحد من المشاركة الانتخابية للمرأة.

التوصيات:

1- يجب على المفوضية العليا للانتخابات تكثيف حملاتها التوعوية التي تستهدف المرأة، بأهمية المشاركة الانتخابية ليس بعقد الندوات وورش العمل، بل حتى عبر وسائل الإعلام الجديد للوصول إلى أكثر عدد من النساء باعتبارها أكثر انتشاراً.

2- على المؤسسات التشريعية في ليبيا الاعتماد على النظام الانتخاب النسبي في قوانين الانتخابية للاستحقاقات القادمة، لضمان تواجد للمرأة والأقليات في السلطات المنتخبة.

يجب على الأجهزة الأمنية توفر مناخ الأمنية توفر مناخ أمان في المجتمع قبيل العملية الانتخابية، ليس في الشوارع والمراكز الانتخابية فقط، بل حتى عمر شبكة الإنترنت خاصة مواقع التواصل الاجتماعي التي تقوم بتهديد السيدات وتشويه سمعتهن؛ باعتبار أن أكبر عائق أمام المشاركة الانتخابية للمرأة هو الأمن حسب وجهة نظرهن.

الهوامش والتعليقات:

[1] ام العز علي عد الفارسي، أثر التحول السياسي على المشاركة السياسية للمرأة في فترة 1977 إلى 2003، (رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية- جامعة القاهرة، 2006) ص 282-291.

[2] يوسف مُحَمَّد الصواني "المشاركة السياسية للمرأة في ليبيا: الأطر الأيديولوجية والقانونية وإشكالية الممارسة"، في المؤتمر العلمي حول مشاركة المرأة في شمال أفريقيا، (القاهرة: الجمعية الأفريقية للعلوم السياسية، مركز الدراسات السياسية بجامعة القاهرة،2000) ص 17.

[3] آمال سليمان محمود العبيدي، تمكين المرأة في ليبيا: الواقع والتحديات، في المرأة في العالم العربي: وتحديات الإسلام السياسي، تحرير عمر البشير الترابي وآخرون، (الإمارات العربية: مركز المسار للدراسات والبحوث، 2013) ص 234-235.

[4] خالد غيث السنوسي، المعوقات الاجتماعية للمشاركة السياسية للمرأة في الانتخابات الليبية: دراسة ميدانية، (دراسة دكتوراه غير منشورة، كلية آداب، قسم علم الاجتماع- جامعة المنصورة، 2017)، ص198.

[5] يوسف عناد زامل، "المشاركة السياسية والانتخابية للمرأة: قراءة تنظريه، مجلة لارك للفلسفة والإنسانيات والعلوم الاجتماعية، مجلد 1، العدد 7، ص9.

[6] كم سمير، دور حوكمة إدارة العلمية الانتخابية في تفعيل المشاركة الانتخابية: حالة الجزائر، (جامعة باتنة1: رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2016) ص 55.

[7] يوسف عناد زامل" المشاركة السياسية والانتخابية للمرأة: قراءة تنظريه" مجلة لارك للفلسفة والانسانيات والعلوم الاجتماعية، مرجع سبق ذكره، ص 9

[8] كم سمير، دور حوكمة إدارة العلمية الانتخابية في تفعيل المشاركة الانتخابية: حالة الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 55.

[9] الإعلان الدستوري (طرابلس: المجلس الوطني الانتقالي المؤقت، 2011) ص 2-3.

[10] المادة 6 من الإعلان الدستوري المؤقت، (المجلس الوطني الانتقالي المؤقت،2011) ص4.

[11] المادة 17 من الإعلان الدستوري المؤقت، (المجلس الوطني الانتقالي المؤقت،2011) ص6.

[12] قانون رقم (4) لسنة 2012 بشأن انتخاب المؤتمر الوطني، (طرابلس: المجلس الوطني الانتقالي،2012) ص3-5

[13] قانون رقم (17) لسنة 2013 بشأن انتخاب الهيأة الدستورية لصياغة مشروع الدستور، (طرابلس: المؤتمر الوطني العام،2013، ص 6.

[14] قانون رقم (10) لسنة 2014 بشأن انتخاب مجلس النواب، (طرابلس: المؤتمر الوطني العام، 2014) ص2-6.

[15] اللائحة التنفيذية للقانون رقم (59) لسنة 2012 بشأن نظام الإدارة المحلية المرفق بقرار مجلس الوزراء رقم (130)، (طرابلس: مجلس الوزراء، 2013)، ص 1.

[16] المفوضية الوطنية العليا للانتخابات، نتائج انتخابات المؤتمر الوطني العام،2021/4/14 https://hnec.ly/

[17] مصطفى عبد الله بالقاسم خشيم، تأثير التحويلات الديمقراطية على الثقافة السياسية في ليبيا الجديدة-(بنغازي هيئة دعم وتشجيع الصحافة، 2013) ص 168.

[18] المفوضية الوطنية العليا للانتخابات، نتائج انتخابات المؤتمر الوطني 2021/4/14،https://hnec.ly/

[19] عبير أمنينه، مشاركة المرأة في الانتخابات السياسية في ليبيا: ماذا تعلمنا من الانتخابات السابقة؟، 2021/4/13 https//ccslibya.ly.

[20] المفوضية الوطنية العليا للانتخابات، نتائج انتخابات البرلمان، https://hnec.ly،2021/4/14

[21] المفوضية الوطنية العليا للانتخابات، نتائج انتخابات الهيأة الدستورية، https://hnec.ly،2021/4/14

[22] عبير أمنينه، مشاركة المرأة في الانتخابات السياسية في ليبيا: ماذا تعلمنا من الانتخابات السابقة؟، 2021/4/13 https//ccslibya.ly.

(23) التقرير السنوي الثاني لأوضاع النساء والسياسة بالمنطقة العربية 2018، (ملتقى النساء في السياسة بالمنطقة العربية 2018) ص 45.

(24) عبير أمنينه، مشاركة المرأة في الانتخابات السياسية في ليبيا: ماذا تعلمنا من الانتخابات السابقة؟،مرجع سبق ذكره.

(25) هنية سالم أبوخريص، مشاركة المرأة في الحكم المحلي،22-4-2012، alwasat.ly/news/opinions/299041

(26) بيان النساء الليبيات المشاركات في ملتقى الحوار السياسي الليبي، بعثه الأمم المتحدة في ليبيا،23-4-2021، unsmil.unmissions.org/ar

(27) بيان النساء الليبيات المشاركات في ملتقى الحوار السياسي الليبي، بعثه الأمم المتحدة في ليبيا،23-4-2021، مرجع سبق ذكره

(28) عبد العزيز عقيلة عبدالحفيظ، الثبات والتغير في الثقافة السياسية بعد ثورة 17فبراير: دراسة ميدانية، (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية- جامعة بنغازي،2015) ص 166.